



7. مشروع قانون رقم 18.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛
8. مشروع قانون رقم 31.17 وافق بموجبه على اتفاق التعاون بشأن الأمن الداخلي، الموقع بلشبونة في 20 أبريل 2015 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية؛
9. مشروع قانون رقم 42.17 يوافق بموجبه على الاتفاق المنشئ للمركز الدولي لتطبيق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (إسيريد)، الموقع بباريس في 10 ديسمبر 2015؛
10. مشروع قانون رقم 44.17 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لأفريقيا 50 - تمويل المشاريع وأفريقيا 50 - تنمية المشاريع، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015؛
11. مشروع قانون رقم 45.17 وافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وأفريقيا 50 (أفريقيا 50- تمويل المشاريع وأفريقيا 50 - تنمية المشاريع) بشأن إنشاء المقر الاجتماعي لأفريقيا 50 فوق تراب المملكة المغربية، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015.

#### السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة النواب،

يعقد مجلس النواب جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين، والتي تهم مجالات مختلفة خاصة بالتعاون الثنائي، وكذلك الدولي والقاري أساسا على مستوى أفريقيا وعدد هذه الاتفاقيات 11 مع عدد من البلدان الصديقة والشقيقة، من بينها الروسية الاتحادية، اليونان، البرتغال، قطر، هولندا، وأفريقيا. الكلمة للسيدة الوزيرة لتقديم مشاريع القوانين الخاصة بالاتفاقيات الدولية.

## محضر الجلسة السادسة والخمسين

التاريخ: الإثنين 15 ربيع الأول 1439 (4 دجنبر 2017م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاثة وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة مساء والدقيقة الحادية والخمسين.

جدول الأعمال: جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 28.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية؛
2. مشروع قانون رقم 41.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية؛
3. مشروع قانون رقم 43.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي الموقع بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر؛
4. مشروع قانون رقم 46.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، الموقع بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في المملكة المغربية ووزارة الطاقة والصناعة في دولة قطر؛
5. مشروع قانون رقم 80.16 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع ببروكسيل في 14 يوليو 2016 بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة؛
6. مشروع قانون رقم 16.17 يوافق بموجبه على الاتفاق في مجال النقل البحري، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛



المطبوعات والبحوث في المجالات القانونية والأدوات التشريعية النافذة، كما يشجع عقد المؤتمرات والندوات والحلقات في مجال القانوني والقضائي، ويتعهد الطرفان بالتعاون القضائي المتبادل بين الجهات القضائية في كل من البلدين في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجنائية، ويشمل التعاون أيضا إجراءات التقاضي أمام المحاكم وفقا للأحكام الواردة في هذه الاتفاقية ويتعلق الأمر بالإبانة القضائية، الاعتراف المتبادل بالأحكام والقرارات القضائية وتصفية الشركات إضافة إلى تسليم المجرمين.

المشروع الثاني هو مشروع قانون رقم 46.16 يوافق بموجبه على مذكرة التعاون في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، تهدف هذه المذكرة كما أشرت إلى تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية في هذه المجالات خاصة في ما يخص تنوع الممولين والشركاء، وتزويد السوق المغربي بالغاز الطبيعي المسال والمشاركة في الإستثمار في هذه القطاعات، كما يعمل الطرفان على إعداد المشاريع والبرامج وتبادل المعلومات والزيارات بين وفود البلدين، ودعم البحث عن التمويل الثنائي أو المتعدد الأطراف.

بالنسبة للفضاء الأوروبي لدينا 6 اتفاقيات مع الدول التالية:

أولا - روسيا الاتحادية هناك اتفاقيتين، وقد تم التوقيع عليهما خلال زيارة صاحب الجلالة الملك نصره الله لروسيا في 15 مارس 2016، ومن بين هذه الإتفاقيات لدينا مشروع قانون 28.16 الذي يوافق بموجبه على اتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، وتروم هذه الإتفاقية إلى إقرار وتعزيز تعاون البلدين في هذا الميدان، وكذا الحد من الجريمة في جميع أشكالها ومن ظاهرة الإفلات من العقاب وفق شروط ومحددات متعارف عليها دوليا وتتوافق مع التشريع الوطني، كما تعبر هذه الإتفاقية عن تضافر جهود البلدين من أجل الحد من الجريمة المنظمة خاصة العابرة للحدود.

السيدة مونية بوستة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أتشرف بأن أعرض أمامكم اليوم عددا من مشاريع القوانين يوافق بموجبها على مجموعة من الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة، منها ما يتعلق بالعلاقات الثنائية مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، ومنها ما يدخل في إطار العلاقات المتعددة الأطراف.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز الشراكات مع مجموعة من الدول في مجالات متعددة، سواء في الميدان الاقتصادي أو القضائي أو الأمن الداخلي، وكذا في مجال البحث العلمي والبيئي، هذا ما يعكس بالطبع الإنجازات المحققة من طرف الدبلوماسية المغربية بخصوص تنوع الشراكات تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا التطورات التي عرفتها علاقتنا الخارجية على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف.

فيما يخص المستوى الثنائي، يتعلق الأمر بـ 8 اتفاقيات ثنائية تم أساسا الفضائين العربي والأوروبي. الفضاء الأوروبي، نعرض أمام أنظاركم اتفاقية واحدة ومذكرة تفاهم واحدة مع دولة قطر الشقيقة في إطار الدينامية الإيجابية والمتصاعدة التي تعرفها العلاقات بين البلدين، حيث تم توقيعهما خلال الدورة السادسة للجنة العليا المشتركة المغربية القطرية في 5 أبريل 2016.

المشروع الأول وهو مشروع قانون رقم 43.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي، وبموجب هذه الاتفاقية يعمل الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات وتشجيع الزيارات وتبادل



مع مملكة الأراضي المنخفضة لدينا كذلك اتفاق واحد وهو مشروع قانون رقم 80.16 الذي يوافق بموجبه على اتفاق التعاون حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، والموقع ببروكسيل في 14 يوليو 2016، يندرج هذا الإتفاق في إطار تطبيق البروتوكول رقم 5 بشأن تقديم المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي والملحق باتفاق الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوروبي، وتنفيذا للتوصية بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة والإعلان عن تعزيز التعاون في المجال الجمركي، يهدف هذا الإتفاق إلى مكافحة المخالفات الجمركية عبر تبادل المعلومات بين المصالح الجمركية للبلدين من أجل تسهيل وأمن السلسلة اللوجيستكية والمساعدة المتبادلة من أجل مكافحة الإتجار في السلع المزيفة ومحاربة القرصنة وكذا تبييض الأموال.

الإتفاقية الأخيرة فيما يخص الإتفاقية الثنائية مع الجمهورية البرتغالية، ومشروع قانون رقم 31.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون بخصوص الأمن الداخلي وهو موقع بلشبونة في 20 أبريل 2015، ويندرج هذا الإتفاق في إطار تعزيز التعاون بين المغرب ودول الجوار المتوسطي خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومكافحة الهجرة الغير الشرعية، بالإضافة إلى مكافحة الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وينص على تقوية التعاون في مجال الأمن الداخلي عبر تبادل المعلومات والمبادلات التقنية لمواجهة تفشي الظواهر الإجرامية، كما يتيح إمكانية تبادل الخبراء الأمنيين وتوفير الدعم المؤسساتي مع تبادل المعلومات بخصوص الممارسات الجيدة؛

على المستوى المتعدد الأطراف أستعرض أمام أنظاركم ثلاثة اتفاقيات، اتفاقيتان تحضان إفريقيا وتعلقان بصندوق إفريقيا الخمسون، فيما الإتفاقية الثالثة فهي تم إنشاء المركز الدولي لتطبيق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

**المشروع الثاني** - وهو مشروع قانون رقم 41.16 يوافق بموجبه على إتفاق بشأن الخدمات الجوية، ويهدف هذا الإتفاق إلى تسهيل عمل شركات الطيران وتنقل المواطنين بين المغرب وروسيا، كما سيساهم بشكل غير مباشر في تشجيع المبادلات التجارية بين البلدين من جهة، وكذا الترويج للوجهات السياحية ببلادنا، ويحدد هذا الإتفاق الحقوق التي يمنحها كل طرف للطرف الآخر من أجل إقامة وتشغيل خدمات جوية دولية منتظمة، كما ينص أيضا على الشروط التي على أساسها يعين كل طرف مؤسسات نقل جوي لتشغيل الخدمات المعتمدة على الخطوط الجوية المحددة، ويضع كذلك المبادئ التي تحكم تشغيل هذه الخدمات، هذا إضافة إلى مقتضيات تم السلامة الجوية، وأمن الطيران.

#### الجمهورية اليونانية لدينا كذلك اتفاقيتين:

- مشروع قانون رقم 16.17 يوافق بموجبه على اتفاق في مجال النقل البحري، تم التوقيع عليه بالرباط في 8 شتنبر 2016، ويهدف هذا الإتفاق إلى المساهمة في تطوير النقل البحري الدولي على أساس مبادئ حرية الملاحة التجارية أخذا بعين الإعتبار المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، كما يعمل الطرفان على تنمية التعاون في ميدان الملاحة البحرية وتشجيع تطور العلاقات التجارية والإقتصادية القائمة بينهما، هذا إلى جانب تسهيل إنشاء مكاتب تمثيلية للشركات البحرية في كلا البلدين.

- المشروع الثاني دائما مع جمهورية اليونان وهو مشروع قانون رقم 18.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي، ويعمل الطرفان في إطار هذا الإتفاق على تطوير تعاونهما العلمي والتكنولوجي وإعداد وتنفيذ مشاريع مشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات وغيرها من وسائل البحث العلمي.



آخر اتفاقية وهي مشروع قانون رقم 42.17 الذي يوافق بموجبه على الإتفاق المنشئ للمركز الدولي لتطبيق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها والموقع بباريس في 10 دجنبر 2015، جاء هذا الاتفاق في إطار انخراط المغرب في مجال مكافحة التغيرات المناخية، والوفاء بالتزاماته الدولية، وتأكيدا لهذا التوجه فالمملكة المغربية تلتزم عبر الانضمام والموافقة على الآليات والمواثيق الدولية ذات الصلة بمجال المناخ والمحافظة على البيئة، و سيمكن الانضمام من الاستفادة من الخدمات التي سيقدمها هذا المركز لا سيما في مجال تقوية القدرات ونقل الخبرات الخاصة بمحاربة انبعاث الغازات، وكذا المساعدات المقدمة لإنجاز برامج ذات الصلة ولعب دور ريادي على مستوى القارة الإفريقية في مجال تشجيع المحافظة على الغابات، والمساهمة في صياغة السياسة المناخية على الصعيد الدولي.

تلكم السيدات والسادة النواب المحترمين، الخطوط العريضة للاتفاقيات المعروضة على أنظاركم، وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس والسادة أعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج، وكافة النواب المحترمين على مساهمتهم القيمة، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيدة الوزيرة، وكذلك أشكر السيد النائب محمد زويتن مقرر اللجنة وبدون شك أن التقرير تم توزيعه على السيدات والسادة النواب، أفتح باب المناقشة بإعطاء الكلمة للسيد جمال الدين كرمي بنشقرون باسم فرق ومجموعة الأغلبية.

#### النائب السيد جمال الدين كرمي بنشقرون:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بخصوص الإتفاقيتين المتعلقتين بصندوق إفريقي الخمسين أود التذكير بما يلي:

أولا - أنه في سنة 2012 صدر عن رؤساء الدول الأفارقة إعلان برنامج تنمية البنيات التحتية لإفريقيا يدعو، وهو يدعو إلى إيجاد حلول مبتكرة لتسريع وتيرة إنجاز هذه البنيات؛

ثانيا - إستجابة لهذا النداء وبتشاور بين مختلف الفاعلين والمتدخلين اقترح البنك الإفريقي للتنمية إنشاء هيئة مالية جديدة، أطلق عليها اسم إفريقيا خمسين، عقد صندوق إفريقيا خمسون جمعه العام التأسيسي في الدار البيضاء يوم 29 يوليوز 2015 الذي حضره البنك الإفريقي للتنمية و20 دولة إفريقية مؤسسة لهذا الصندوق.

فمشاريع الإتفاقيات المعروضة فهي تم:

الأولى مشروع قانون رقم 44.17 الذي يوافق بموجبه على النظام الأساسي لهذا الصندوق، حيث يحدد مجالات تدخله وهو المساهمة في النمو الإقتصادي للقارة، المشاركة في التمويل والبناء وتأهيل وتحسين وتوسيع مشاريع البنيات التحتية بالشراكة مع المستثمرين الخواص أو العموميين، كما يهتم هذا الصندوق بتمويل مشاريع كبرى لها نفع هام وطنيا وجهويا في مجالات الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والمواصلات.

الإتفاقية الثانية تتعلق بالمقر الإجتماعي لهذا الصندوق، حيث اتخذ البنك الإفريقي للتنمية في 2014 قرار إنشائه ووضع مقره ضمن هيئة casablanca finance city ، وتم اختيار المغرب لاحتضان هاذ المقر، بعد فرز طلب 9 دول أعضاء في هذا البنك، وذلك لخصوصية المغرب وريادته في هذا المجال، ومكانته على مستوى القارة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى جانب المبادرات التي يتخذها المغرب على مستوى الأوراش التنموية الإفريقية؛



## السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق ومجموعة الأغلبية في إطار مناقشة مشاريع قوانين يوافق بموجبه على اتفاقيات مرمة بين المملكة المغربية سواء في إطار اتفاقيات ثنائية أو في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف، وتهم عدة مجالات منها ما يتعلق بالجمال التنموي وتمويل المشاريع، وكذا الجانب الأمني والتعاون القضائي علاوة على التعاون في مجالات النقل والبحث العلمي والتكنولوجي وغيرها من المجالات.

ففيما يخص تقوية وتعزيز تجذر المغرب في عمقه الإفريقي، تأتي المصادقة على مشروع قانون 44.17 الذي يوافق بموجبه على النظام الأساسي لإفريقيا خمسين، وكذا مشروع قانون 45.17 الذي يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وإفريقيا الخمسين بشأن إنشاء المقر الاجتماعي لإفريقيا الخمسين فوق تراب المملكة المغربية والموقعين بالدار البيضاء في 29 يوليوز 2015، وهي المصادقة التي تجعل المملكة المغربية ملتزمة بتنفيذ الإجراءات المسطرية المتعلقة بالانضمام إلى هيكل وأجهزة الاتحاد الإفريقي، والمساهمة بفعالية ونجاعة في أداءها الجيد والمنسجم مع الآفاق الجديدة المقبلة عليها القارة الإفريقية، من خلال جلب المزيد من الاستثمارات، وتحقيق أهداف التنمية والدفاع عن مصالحها إقليمياً ودولياً بغية الاستجابة لطموحات وتطلعات شعوب القارة في التنمية المستدامة والمنصفة.

وهي مناسبة نجدد من خلالها تثنينا العالي للمجهودات الجبارة والمبادرات الحميدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تجاه بلدان القارة الإفريقية التي حظيت ولا تزال تحظى بتقدير كبير نابع من الالتزام الصادق لبلدنا بعقد شراكات قوية في كافة المجالات، وهو الأول الذي جعل المغرب يكرس سمعته ويرتقي بمكانته المتميزة في الساحة الإفريقية.

## السيد الرئيس،

## السيدة الوزيرة المحترمة،

## السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن المغرب الذي يعد مرجعاً دولياً في مواجهة كافة أشكال الجرائم باعتراف الدول والمنظمات الدولية الفاعلة في هذا المجال، والتي أكدت على أن المغرب يحتل مكانة الريادة في المجهودات التي يقودها المجتمع الدولي خاصة في مواجهة الإرهاب والتطرف الديني وجميع أشكال العنف، وقد تم تنويع ذلك كعربون اعتراف وعرفان كبيرين بمنح الائتلاف العالمي من أجل الأمل لجلالة الملك محمد السادس نصره الله جائزة الاعتراف الخاصة للريادة بتعزيز قيم التسامح والتقارب بين الثقافات، وذلك بالنظر للقيادة السيدية لجلالته في تعزيز الانسجام بين مختلف الثقافات سواء بالمغرب أو على الساحة الدولية.

وعلى هذا الأساس فإن المغرب يواصل مجهوداته لتعزيز التعاون الدولي عبر مصادقته على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الجماعية والثنائية المتعلقة بالتعاون القضائي، والأمن المتبادل، وتسليم المجرمين، اقتناعاً منه بأن واقع الجريمة غير الوطنية يحتم تعاوناً فعالاً لمكافحة هذا الصنف من الجرائم على جميع الأصعدة القانونية والمؤسسية، وذلك من خلال تطوير آليات الملاحقة القضائية الوطنية والدولية، وإحداث مؤسسات متخصصة تجعل من التعاون الآلية الأضمن والأمنج لعدم الإفلات من العقاب، وهو السياق الذي تأتي فيه مصادقة مجلسنا الموقر على كل من مشروع قانون 28.16 الذي يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين الموقعة بموسكو في 15 مارس 2016 بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية، ومشروع قانون 31.17 الذي يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون بشأن الأمن الداخلي الموقعة بلسبونة في 20 أبريل 2015 بين المملكة المغربية والجمهورية



بين الجانبين وتقارب الرؤية اتجاه القضايا الإقليمية، وهو ما يتم التعبير عنه من خلال بلورة مواقف موحدة وإعطاء دفعة جديدة للشراكة الإستراتيجية بين الرباط ودول الخليج التي تعتبر امتدادا لعلاقات تاريخية مثينة ووثيقة.

علاوة على انفتاح بلادنا على فضاءات سياسية واقتصادية كبرى مثل روسيا والصين والهند وغيرها، وهو ما يعطي لبلادنا نفسا سياسيا اقتصاديا جديدا يؤهلنا للعب أدوار طلائعية إقليمية ودوليا في المستقبل القريب، كما يتعين علينا اليوم التوجه كذلك نحو دول أمريكا اللاتينية كفضاءات سياسية واقتصادية جديدة من شأنها تقوية وتعزيز مكانة المغرب وتجنيد أدواره على الصعيدين الإقليمي والقاري.

فلا بد لذلك باب لذلك والنقاش مفتوح دائما من العمل على دعم الدبلوماسية الموازية البرلمانية منها والمدنية والإنتعاح على كافة أطراف المجتمع المدني، ومدها بكل ما يلزم من دعم معنوي وطاقتي ومادي ولوجيستكي لأجل التعريف الكامل بالقضايا المتعددة في إطار علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني والسياسي داخل الحدود وخارجها، خاصة مع اتساع وتنوع مجالات العلاقات الدولية ومعها تنوع الدبلوماسية وتعدد أغراضها وأشكالها، لأن أدوار هذه الدبلوماسية أصبحت ضرورية إلى جانب الدبلوماسية الرسمية وهو ما نلمسه في تجارب دولية علينا الاقتداء بها وعلينا السير قدما من أجل تعزيز عدد من المبادرات ودعمها والإنصات والإستماع لكافة الطروحات والتصورات التي تهدف دائما إلى الدفاع عن قضايا الوطن وتعزيزها بشكل تشاركي بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الموازية المتعددة المجالات.

وهنا ونحن في فرق الأغلبية ومجموعة الأغلبية ندرك حجم الإمكانيات المطلوبة لأداء الدبلوماسية لأدوارها كاملة خاصة أمام

البرتغالية، وكذا مشروع قانون 43.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي الموقعة في الدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن انفتاح المغرب على محيطه الإقليمي والدولي، واعتبارا للمكانة المرموقة التي يحظى بها لدى كل الشركاء سيؤهله لتعزيز علاقات التعاون القائمة سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف فضلا عن تدارس سبل تطويرها، وذلك بالاستثمار الجيد للقواسم المشتركة الثقافية والتاريخية والجيوسياسية التي ستمكن من فتح آفاق جيدة وواعدة لتطوير التعاون وتطوير الشراكات بشكل متنوع ومتعدد، ولا سيما في مجال الاهتمام المشترك. وفي هذا الإطار تأتي مصادقة فرق ومجموعات الأغلبية على الاتفاقيات المتعلقة بالخدمات الجمركية، والطاقة، والطاقت المتجددة، والخدمات الجوية، والنقل البحري، والملاحة البحرية، والبحث العلمي، والتكنولوجيا الحديثة.

السيدة الوزيرة المحترمة، يحق لنا اليوم الافتخار بما وصلت إليه بلادنا بحيث أصبح بالإمكان توسيع حضورها الاقتصادي والإستثماري، وفتح آفاق جديدة خاصة على مستوى القارة الإفريقية وإعطاء نفس جديد للمقاولة المغربية المتوسطة والصغيرة بهدف جعلها في مستوى الرهانات والتحديات المطروحة.

كما يحق لنا الإفتخار بنجاح المغرب في تنويع الشركاء الإستراتيجيين للمملكة بفارتنا الأم إفريقيا، ولما ذلك من دور محوري في الحفاظ على قضايا السلم والأمن بإفريقيا وخدمة القضايا الاقتصادية والتجارية المشتركة، وكذا بتميز الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تعبر عن عمق وقوة العلاقات



رابح رابح بين الجميع ومع كل الأصدقاء والأشقاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيدة النائبة عزيزة الشكاف باسم فريق الأصالة والمعاصرة.

النائبة السيدة عزيزة الشكاف:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة 11 اتفاقيات دولية لندلي بوجهة نظر فريقنا في مضامينها.

إن الانفتاح الاقتصادي الناتج بالأساس عن ظاهرة العولمة يحتم على بلادنا التأقلم مع هذا المعطى وإيجاد موطئ قدم على الساحة الدولية، بناء على ذلك وباعتبار كوننا معارضة مسؤولة وبناءة أساسها النقد الموضوعي، انطلاقا من إيماننا بضرورة إلغاء كل الحسابات السياسية من لدن كل الأطراف والالتفاف حول مصلحة الوطن ولا شيء غير مصلحة الوطن، فلا يمكننا سوى أن ندعم مسلسل الانفتاح الذي انخرطت فيه بلادنا، وذلك عن طريق المصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية التي يبرمها المغرب مع مختلف الدول والتي هي معروضة علينا اليوم لمناقشتها والتصويت عليها، لكن مصادقتنا بالموافقة على هذه الاتفاقيات لا يخلي ذمتنا كمعارضة مسؤولة من واجب تقييمها من جهة،

الإمكانات الضخمة التي توفرها مثلا بعض الدول أخرى التي تنافس وجودنا في المنتظم الدولي..

السيد الرئيس:

نستمعوا لبعضنا وشوية دالإنصات للسيد النائب، شكرا لكم.

النائب السيد جمال الدين كرمي بنشقرن:

ولكن نحن نمتلك ثروة بشرية هائلة مؤهلة لكي تلعب أدوارها كاملة، علينا الإستثمار فيها.

السيد الرئيس،

إن المصادقة على مشاريع القوانين التي يوافق بموجبها على 11 اتفاقية أبرمها المغرب سواء في إطار التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف يأتي إنسجاما مع قناعة فرق ومجموعة الأغلبية الراسخة بالدور الهام والمركزي وكذا على حجم الجهود التي تقوم بها الدبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في إطار السعي لتعزيز وتوسيع الإطار القانوني والمؤسسي لعمليات التعاون وإرساء أرضية مشتركة لتعزيز العلاقات.

ولا يسعنا في فرق ومجموعة الأغلبية إلا أن نثمن مقتضيات هذه المشاريع القوانين التي يوافق بموجبها على الاتفاقيات المشار إليها والتي ستعمل على تعزيز الإشعاع الدولي لبلادنا وخدمة قضاياها العادلة والمشروعة، لذلك كله سنصوت بالإيجاب على هذه المشاريع مشاريع القوانين، آملي أن تعملوا السيدة الوزيرة ومن خلالكم الحكومة على إعطاء اهتمام أكبر للدبلوماسية الاقتصادية وباقي أنواع الدبلوماسية الموازية، باعتبارها عوامل أساسية تعمق وتعزز العلاقات الدولية في جميع المجالات وتنتصر للدفاع المشترك عن قضايا الوطن في إطار سبل التعاون والشراكة المنتجة بمنطق



غير واعية أو ربما تتجاهل كون تفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية لينة أساسية من لبنات بناء نظام حكامه فعال وناجع، وهنا نسائل الحكومة عن من يجرر هذه الإتفاقيات؟ من يجرر هذه الإتفاقيات ويناقش مقتضياتها مع الأطراف الأخرى؟ من يسهر على تتبعها وضمان تنفيذها بالشكل الذي يخدم مصلحة بلادنا أولاً؟ إن كنا نحن ممثلي السلطة التشريعية لا نعلم الكثير عن تفاصيل هذه الإتفاقيات بدقة وتدقيق فماذا عن بقية الأطراف؟

ومن هذا المنطلق نطلب وبضرورة إعادة النظر في كيفية دراسة هذه الإتفاقيات داخل البرلمان لتمكيننا من المساهمة في بلورة وإعداد هذه الإتفاقيات، الحكومة جعلت كذلك من دعم المقاولات المتوسطة والصغرى ركيزة من أهم ركائزها في برنامجها الحكومي، وهنا نتساءل وبشدة عن الآليات التي تعتمدتها الحكومة في التعريف بهذه الإتفاقيات وتفسير مقتضياتها لفائدة المقاولات المتوسطة والصغرى والتي تمثل أزيد من 90% من النسيج الإقتصادي المغربي، بحيث تستفيد من هذه الإتفاقيات فقط المقاولات الكبرى، هذا ولا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة دون الحديث عن انخراط المغرب في المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO، فحسب ما هو متوفر من المعلومات هناك العديد من الشروط التي ينبغي على المغرب استيفاؤها من أجل الانخراط في هذه المجموعة، صحيح أن بلادنا حظيت بالموافقة المبدئية على انضمامها لهذه المنظمة، لكن هناك الكثير من الشروط التقنية التي يجب علينا استيفاؤها، ونحن نتساءل عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل مواكبة هذه العملية، لتكون في مستوى الشروط التي يتطلبها الانخراط في هذه المنظمة، وكذا الإجراءات المتخذة لضمان ملاءمة قوانين بلادنا مع القوانين الجاري بها العمل في هذه المنظمة وتأقلمها مع المقتضيات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال ما بين المغرب

والوقوف على مدى احترام الحكومة للضوابط القانونية والمبادئ الدستورية في مسلسل إبرامها من جهة أخرى.

نناقش اليوم 11 اتفاقية تجمع بين المغرب والعديد من الدول كدولة جمهورية البرتغال، قطر، الجمهورية اليونانية، روسيا الاتحادية وغيرها، وهي تهم مجالات عديدة واستراتيجية، وذات أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الوطني، نظريا هذه الإتفاقيات تراعي مصلحة وخصوصية كل الأطراف الموقعة عليها بحيث تندرج في إطار معدلة رابح رابح، لكن واقع الأمر مختلف للأسف، للأسف الشديد معظم الإتفاقيات التي يبرمها المغرب مع مختلف الدول خاصة تلك المتعلقة بالجمال الاقتصادي تكون فيها بلادنا في كثير من الأحيان هي الحلقة الأضعف.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

الانفتاح أصبح واقعا معاشا لا مناص منه، لكن ينبغي أن يكون ذكيا مدروسا بإحكام، الإتفاقيات التي وقعها المغرب هي إتفاقيات ذات أهمية كبرى لا نقاش في ذلك، لكنها في الكثير من الأحيان لا تتناسب والإمكانات الاقتصادية المتواضعة لبلادنا، ما نعيه على الحكومة في هذا الإطار هو تغييبها لمنطق التقييم القبلي للإتفاقيات قبل إبرامها والإلتزام بمقتضياتها، وهذا ما يؤكد بالملحوس افتقار الحكومة لرؤية إستراتيجية واضحة المعالم ومتكاملة الأبعاد يساهم في بلورتها كل الفاعلين في المجتمع المغربي، وهنا لا بد أن نثير مقتضى مهم جدا والذي لا تفوتنا الفرصة لتذكير الحكومة به وبضرورة تفعيله، ألا هو مبدأ الديمقراطية التشاركية.

مبدأ الديمقراطية التشاركية الحكومة تضرب عرض الحائط بهذا المبدأ في خرق سافر لمقتضيات الدستور، الذي ينص على ضرورة إشراك كل الفاعلين من مجتمع مدني ومقاولات وشباب وشباب وشباب، سأكررها ثلاث مرات وأضع خط تحتها ومنظمات غير حكومية وبرلمان في بلورة السياسات العمومية، الحكومة لا زالت





وذلك لمواجهة التحديات المطروحة على القارتين، من خلال تطوير تنافسية مشتركة وضمان حركية منظمة لتنقل الأشخاص، وتعزيز التبادل الثقافي المثمر.

إذ نعتبر هذا التوجه بمثابة انطلاقة حقيقية للشراكة السياسية الاقتصادية الإفريقية مع العالم، كما أنها جعلت من هذه القمة الأروافريقية منعطفا حاسما في تاريخ البلدان الإفريقية، لا سيما وأن المحور الأساسي للقمة كان هو الاستثمار في فئة الشباب من أجل تنمية مستدامة، والتي يوليها جلالة الملك عناية خاصة إيماننا راسخا من جلالته بأهميتها في تحقيق التطور المنشود وبناء المستقبل الزاهر لبلادنا.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

وإن الحديث اليوم على اتفاقيات المعروضة أمام مجلسنا الموقر تؤكد مدى التطور المسجل في علاقات المغرب الثنائية مع شركائه العرب والأفارقة والأوربيين، بما يرسخ أواصر الأخوة والصداقة والتعاون الاقتصادي، وذلك من خلال التوقيع على هاذ الاتفاقيات ذات البعد الاقتصادي والمالي والتنموي والاستراتيجي، ونغتنم هاذ الفرصة للإشادة بالدور الذي يلعبه المغرب تحت قيادة جلالة الملك في تقريب رؤى بين الإخوة العرب من خلال زيارته الأخيرة لبعض دول الخليج والتي يحق لنا أن نتبوأ بإيجابية بمخرجاتها، والتي تتيح للمغرب لعب دور فاعل على المستوى العربي بشكل عام في بعث علاقات التعاون حقيقية بين مكوناته، وبالنظر إلى غنى التجربة المغربية في مجال التعاون مع الشريك الأوروبي، أصبح اليوم بحق المغرب نموذجا انطلاقا من الثقة التي راكمها الجانبان المغربي والأوروبي وعمل على تعزيزها اقتصاديا وأمنيا وثقافيا في أفق مواصلة تطوير العلاقات مع الشركاء الجدد الذي بدأ التعاون معه

وباقى أعضاء هذه المنظمة، وكذا اعتماد عملة موحدة في أفق 2020، وهذا موضوع آخر.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، هذه كلها ملاحظات نضعها أمامكم بكل حرقة كمعارضة، معارضة تحمل هم هذا الوطن بكل صدق، وبالتالي نحن سنصوت بنعم هذه المرة، لكن نتمنى أن تكونوا أكثر عملية أكثر براغماتية في التعاطي مع هكذا اتفاقيات دولية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة الآن للسيد النائب علال العمروي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد علال العمروي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لأشيد مرة أخرى بالنجاحات التي حققتها الدبلوماسية المغربية الرسمية، والتي ما تزال تحققها تحت القيادة القوية لجلالة الملك حفظه الله، ولعل النتائج التي بصمت عليها مؤخرا تؤكد العمل الدبلوماسي الدؤوب والواضح من خلال الجولات الملكية المتواترة التي همت عددا كبيرا من الفضاءات الدولية، وخصوصا الإفريقي الذي شهد في الأيام الأخيرة حضورا فعالا لبلادنا في القمة المشاركة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، والتي كانت مميزة بالتوجهات الملكية حول خطة عمل إيجابية كفيلة بضمان مستقبل أفضل لشعوب القارة الإفريقية وبشراكة حقيقية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا من أجل الارتقاء بها إلى مستوى ميثاق مشترك،



الحكومة أن تضع سياسة خارجية واضحة انطلاقا من رؤية جلالته الملك تجاه الشركاء القدماء والجدد، وأن تعمل على تفعيل دبلوماسية قوية بخطى ثابتة وبتنسيق مع المؤسسة التشريعية التي لا يقل تأثيرها وأهميتها على تأثير الحكومة حتى نستطيع جميعا مواكبة مختلف المبادرات لمختلف الفضاءات والوجهات الدولية التي تشملها الاهتمام الملكي.

ونؤكد من جهتنا كفريق استقلالي اصطفانا وراء كل المبادرات السامية التي يرسم من خلالها جلالته الملك خريطة الطريق متجددة للدبلوماسية المغربية بشقها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي والإنساني، وذلك عبر الشراكات المبنية على مقاربات ناجحة وناجعة مرتكزاتها هي المصادقية ديال المغرب والتطور ديالو المتواصل وأهدافها الريح المشترك والرقى بالمستوى المعيشي للإنسان بغض النظر على لونه أو جنسه أو دينه أو انتمائه فقط يكفي لأنه إنسان.

وإذ نعلن في نهاية التدخل على موافقة الفريق التامة على هذه المشاريع التي تخدم المصلحة العليا لبلادنا، حماها الله من كل مكروه وسدد خطى ملكنا لما فيه الخير وأدام الاستقرار والازدهار للشعب المغربي الملتف على الدوام وراء جلالته الملك حفظه الله وأيده، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة للسيد النائب مصطفى الشناوي.

النائب السيد مصطفى الشناوي:

السلام عليكم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة النواب،

يجسد الارتياح ورغبة في تطوير الآفاق المشتركة كالشريك الروسي أو الصيني في انتظار الارتقاء بالعلاقات مع باقي الشركاء كإهند والبرازيل وباقي القوى العالمية الصاعدة.

كما أن الاتفاقيات المتعددة الأطراف المعروضة أمام مجلسنا اليوم لا تقل أهمية على الاتفاقيات التي تكلمت عليها الثنائية والمتعلقة بإفريقيا الخمسين والتي كتيح لبلادنا إمكانية إنشاء المقر الاجتماعي لإفريقيا الخمسين فوق ترابها وما لها شأن من أهمية لدى الدول التي كتحتضن هاذ المقرات في التأثير على السياسات داخلها، وهاذ الفرصة أيضا مناسبة للتأكيد على أهمية التواجد المغربي على مستوى المنظمات الدولية وذلك بتشجيع والدفع بالكفاءات المغربية للترشيح لمناصب داخل أجهزتها لم لها من دور كبير في إشعاع المغرب على مستوى الدولي، ولا بد من التأكيد على الحرص كل الحرص والتتبع المتواصل من أجل تنفيذ مضامين هذه الاتفاقيات من أجل تحصيل وتقوية صورة وسمعة المملكة المغربية مادام الأمر يتعلق باتفاقيات ثنائية لها خصوصياتها بما تقتضيه من استراتيجية وسرعة في التنفيذ، حتى تكون لها الاتفاقيات مدلولها الحقيقي في تقوية الحضور المغربي على المستوى الدولي وترجمة نوايا المغرب الصادقة في تحقيق التنمية المستدامة بالمعايير الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن مصادقتنا اليوم على الاتفاقيات تشكل مدخلا أساسيا لتعزيز الحضور المغربي في المنتظر الدولي بالنظر إلى أهميتها ودورها في تطوير العلاقات العربية والإفريقية والأوروبية، خاصة في المجالات الاقتصادية الدبلوماسية التي كتستوجب اليقظة والحرص الشديد على التصدي لكل تحركات خصوم المبادرات المغربية، ولذلك على



**الممتنعون: لا أحد**

**صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 28.16.**

شكرا للسيد الفقيه، شكرا السيد النائب.

نمر إلى عملية التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون 41.16 والخاص بالخدمات الجوية الموقعة بموسكو في 15 مارس من السنة الماضية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية:

**الموافقون: 190**

**المعارضون: لا أحد**

**الممتنعون: لا أحد**

نمر إلى عملية التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع قانون 43.16 الخاص بالتعاون القانوني والقضائي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر: **الإجماع.**

كلنا نتعلم من بعضنا.

نمر إلى عملية التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع قانون 46.16 والمتعلق بالتعاون في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة الموقعة بالدوحة في شهر أبريل من السنة الماضية بين حكومة المملكة المغربية ودولة قطر: **الإجماع.**

التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون 80.16 الخاص بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي الموقعة ببروكسيل في غضون شهر يوليو من السنة الماضية بين المملكة المغربية وهولندا: **الإجماع.**

على كل حال سنصوت بالإيجاب على مشاريع القوانين، أولا وسأغتنم ما لدي من وقت لأعيد طرح نفس المسألة، أنا بغيت غير نفهم شنو هو المنطق السائد لتوزيع المجال الزمني مرة ساعة ونصف دقيقة، 37 دقيقة و50 ثانية، كذلك بغيت نفهم مع احترامي الأخوات والإخوان الأصدقاء ديال الفريق الاستقلالي، الدستور والنظام الداخلي يتكلم عن المعارضة والأغلبية، ولكن في إطار يعني المرونة تعطى الكلمة دائما للفريق الاستقلالي، حنا ما عندناش مشكل بالعكس، لكن هاذ المرونة يجب التعامل مع الجميع إلى حدود الآن، لا النظام الداخلي ولا مقتضيات الدستور لا تطبق ليست لنا لا إمكانيات باش نشغلو، واش إلى هذا الحد يزعجكم الرأي الآخر، النظام الداخلي الجديد المصادق عليه يتكلم عن الإمكانيات، اسمح لي صافي، شكرا، نخرمو بعدا النقاش.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد النائب، تفضل السيد الرئيس، تفضل السيد الرئيس.  
**النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي (نقطة نظام):**

هذا بطبيعة الحال رئيس الفريق الاستقلالي اللي عمره 90 عاما وعندو 46 عضو، شكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد الرئيس.

نمر الآن إلى عملية التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع قانون رقم 28.16، والمتعلق بالاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية:

**الموافقون: 190**

**المعارضون: لا أحد**



كذلك التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون رقم 31.17 المتعلقة بالأمن الداخلي الموقعة بلشبونة في 20 أبريل سنة 2015 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية: الإجماع.

التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون رقم 42.17 المتعلقة بالاتفاق المنشأ للمركز الدولي لتطبيق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها والموقع بباريس في 10 دجنبر سنة 2015: الإجماع.

التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون رقم 44.17 المتعلقة بالنظام الأساسي لافريقيا خمسين المتعلق بتمويل المشاريع وافريقيا خمسين الخاص بتنمية المشاريع، والموقع بالدار البيضاء في 29 يوليوز من سنة 2015: الإجماع.

التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون رقم 45.17 المتعلقة بإنشاء المقر الاجتماعي لافريقيا خمسين فوق تراب المملكة والموقعة بالدار البيضاء في 29 يوليو سنة 2015: الإجماع. شكرا للجميع ورفعت الجلسة.

التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون 16.17 المتعلق بالنقل البحري الموقع بالرباط في 8 شتنبر من السنة الماضية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية: الإجماع.

التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون رقم 18.17 الخاص بالبحث العلمي والتكنولوجي الموقع بالرباط في 8 شتنبر سنة 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية: الإجماع.

حنا في عملية التصويت السيدات والسادة النواب فين غاديين، السيدات والسادة النواب، الجلوس من فضلكم، عندما نصوت احتراماً لنا جميعاً من المفيد أن ننهي الجلسة كما بدأناها، تفضل السيد النائب ولو أننا في عملية التصويت.

النائب السيد عمر بلافريج (نقطة نظام):

حيث بديتي السيد الرئيس قلتي الناس خارجين بهذا المناسبة عندنا نظام الإلكتروني خدام مزيان علاش ما نستعملوهش السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أحيانا السيد النائب أنا معك، ما زال مع الأسف الشديد خاصو بعض التمرينات، ونحن خارج الجلسة ديال الاثنين نحاول من خلال تمرينات متعددة أن نجعل من هاذ الجهاز فاعل وكذلك لا يطرح مشاكل بعد التصويت، وحتى خلال التصويت، شكرا على ملاحظاتك.

إذن الإجماع بالنسبة لمشروع قانون رقم 18.17.